

لواحد يجري وصف المتعدي لاثنين ذكره المصدر تعيينه
 قال الفارسي في جرد الاسناد عنه الي مهرب يعود الي الموضوع نحو
 يتبين الصبر ورجته فمقلح لا يستغنى الوصف بالضمير غير
 الاضافة والاراض في جرح او وصف المتعدي لواحد جاز ان عقلي
 لانه اسند التثني الي غير من حوله وفي اية الحجاز المماثلت يعلم
 كله نحو وادك فزيد يست الوجه وفي ذكره ان
 فيها اقتضاه كلامه من الاضافة المذكور تصغير الي وليس على الضافة
 وطاهر التقصير ان اسم الفاعل اللازم كاسم المفعول في جواز
 الامتياز في مرفوعه اتفاقا واسم الفاعل المتعدي لاكثر من
 واحد ليس كاسم المفعول في ذلك اتفاقا وفي اسم الفاعل
 المتعدي لو اورد خلاف وقصد بكون معناه اي لا عدد وانه
 عموم لمعاملة الصفة المشبهة اعترض بان مقتضاه انه ليس
 صفة معينة حقيقة وليس كذلك كما في التوضيح ويمكن
 ان يجاب بان المراد عموم لمعاملة الصفة المشبهة التي ليست
 على وزنه اسم الفاعل وساعتت اضافة انه اي بعد تحويل
 الاسناد كما مر فكذلك اي يفصح بكون معناه ويجاملا في
 بشرط ان اللمس اي التناس الامتياز للفاعل الامتياز
 للمفعول فلو لم يوسم في غير الامتياز فلو قلت يجب راح الانبا
 وزم العبيد جاز لانه التام مقام على ان الامتياز للفاعل والامر
 يجوز ان يطلو اطلاقه كما صدر في مقابلته بالتقصير
 بعده جواز الامتياز الي المرفوع مع ذكر المضموعه كان يقال
 زبير راح الانبا الناس ولانها فيه ما يسم انه مضموعه الصفة
 المشبهة لا يزيد على واحد وان زعمه البعض

اذ المنصوب